كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الثاني عشر – العدد الثاني - 2023 مجلة العلوم القانونية والسياسية

دور العدالة المجتمعية في إنفاذ القوانين المالية كإحدى اليات الاقتصاد السلوكي

The role of community justice in enforcing financial laws as one of the mechanisms of behavioral economics

الاختصاص العام : القانون العام الاختصاص الدقيق :المالية العامة

الكلمات المفتاحية: العدالة، الاقتصاد السلوكي، المجتمع.

Keywords: Justice, Behavioral Economics society .

تاريخ الاستلام: 2023/1/10 – **تاريخ القبول**: 2023/2/23 – **تاريخ النشر** : 2023/12/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2023.12.2.12

م. م. رافد إبراهيم خليل

هيأة إدارة واستثمار أموال الوقف السني

Assistant Lecturer. Rafid Khalil Ibrahim
The Board of Directors of the Sunni Endowments Fund
rafidkhalil@gmail.com

م. م. عثمان لطيف جاسم

وزارة التربية العراقية

Assistant Lecturer. Othman Latif Jassim
Iraqi Ministry of Education
othman454877@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

تعد العدالة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي ويمكن أن تتخذ صوراً متعددة ضمن المجتمع الواحد وكذلك بين المجتمعات المختلفة فأينما كان هناك أناس في مجتمع معين في دولة متى ما كان هناك موارد ويراد توزيعها توجد العدالة بمفهومها العام، وتعد العدالة المجتمعية أحد صور المتوازية والتي تعبر عن التوازن بين مجتمع معين في دولة ما والمساواة بينهم فيما يتعلق في الأعباء والاستحقاقات المالية وبين مجتمع اخر في دولة أخرى، وكذلك علاقة ذلك النوع من العدالة بالقوانين المالية وإنفاذها تجاه الطبقات والفئات في المجتمع في تلك الدول وتأثيرها على حجم الإيرادات العامة التي تتوخى الدولة الحصول عليها من طريق تشريع تلك القوانين.

Abstract

Justice is one of the most sacred and common topics in social behavior and it can take multiple forms within one society as well as between different societies. Justice in general and parallel justice in particular, which expresses the balance between a particular society in one state and the equality between them in terms of financial burdens and benefits and between another society in another state, As well as the relationship of this type of justice with financial laws and their enforcement towards classes and groups in society in those countries and their impact on the volume of public revenues that the state seeks to obtain through the legislation of those laws.

المقدمـــــة

Introduction

تسعى بعض الدول إلى تحقيق التوازن والتوازي فيما بينها وخاصةً في الأمور المالية حتى تتمكن من توحيد قوانينها في ظل ذلك بالشكل الذي يحقق العدالة بين مجتمعات تلك الدول، والذي ينعكس إيجابا على عملية نفاذ تلك القوانين على المشمولين بها في تلك المجتمعات، وهذا هو موضوع العدالة المجتمعية التي تهدف إلى تحقيق المساواة الحقيقية بين المجتمعات المتشابهة في الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والمالية بالشكل الذي يحقق أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار القانوني والمالي وكذلك الاستقرار في الجوانب الأخرى .

اولاً: أهمية الدراسة:

First: the research significance:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على موضوع العدالة المجتمعية وبيان الأسس التي تقوم عليها باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق التوازن بين المجتمعات وتقليل الفوارق بينها بما ينعكس على عملية تطور وتنمية تلك المجتمعات وزيادة حجم إيراداتها .

ثانياً: إشكالية الدراسة:

Second: the research problem:

تثور إشكالية الدراسة من خلال طرح مجموعة أسئلة سنقوم بالإجابة عليها في ثنايا دراستنا هذه وتتمثل تلك الأسئلة: ماهي العدالة المجتمعية ؟ وما هي أهميتها ؟ وماهي عناصرها ؟ وما هي انعكاسات العدالة المجتمعية على نفاذ القوانين المالية ؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

Third: the research aims:

تهدف الدراسة إلى توجيه المشرع إلى هذا النوع من أنواع العدالة المتوازية حتى يتم الاهتمام به بالشكل الذي يؤثر إيجابا على عملية النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة بينها عن طريق تأثيرها على عملية تأدية الالتزامات من قبل المكلفين وقبولهم بما يطبق عليهم من قوانين .

رابعاً: منهجية الدراسة:

Fourth: methodology:

سنقوم بدراستنا هذه بالاعتماد على المنهج الاستقرائي الوصفي للإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه.

خامساً: خطة الدراسة:

Fifth: the research structure:

لغرض الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه سنقوم بتقسيم الدراسة إلى مطلبين سنتناول في الأول مفهوم العدالة المجتمعية ومرتكزاتها، ونخصص الثاني لدراسة موضوع اثر العدالة المجتمعية على إنفاذ القوانين المالية، وسننهي الدراسة بخاتمة سنتناول فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج ومقترحات.

المطلب الأول

First Section

مفهوم العدالة المجتمعية مرتكزاتها

The concept of societal justice and its foundations

تهتم العدالة المجتمعية بإرساء قواعد العدالة بين المجتمعات في الدول المختلفة أو الدول التي تتشابه في الظروف الاقتصادية أو النظام السياسي أو العادات والتقاليد الاجتماعية التي يمكن تسميتها بالعدالة عابرة الحدود[1]، ولغرض بيان مفهوم العدالة المجمعية ومرتكزاتها سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى الآتي :

الفرع الاول: المقصود بالعدالة المجتمعية:

First branch: The concept of societal justice:

للتعرف على المقصود بالعدالة المجتمعية سنقوم بتقسيم هذ الفرع الى الاتي:

أولاً: تعريف العدالة المجتمعية: إن الدراسات المالية تناولت بشكل كبير موضوع العدالة ولكن لم تتطرق إلى تعريف العدالة المجتمعية أو الدولية في حين نجد إن الدراسات التي تهتم بالقانون الدولي والأوضاع الدولية وضعت كثير من التعريفات للعدالة الدولية الجنائية[2]، وهو بحسب رأي الباحث إن الدول تحاول المحافظة على الأمن والاستقرار العالمي أكثر من اهتمامها بالأوضاع المالية للبلدان كافة وذلك باعتبار إن الأمن هو الركيزة الأساسية التي تتطور منها الشعوب وتحافظ على استقلالها وأما الشؤون المالية فهي من الاهتمامات الداخلية للدول.

من خلال الاطلاع على اغلب المصادر وجدنا إن هناك تعريفات للعدالة الاجتماعية مقاربة للعدالة المجتمعية تشترك في عناصرها ومن هذه التعريفات هي: "تحقيق الوضع الاجتماعي المثالي للمجموعات المختلفة بنفس الحقوق من الخدمات والفرص المتاحة والمساواة في توزيع الدخول والثروات"[3]، فيلاحظ أن التعريف يشتمل العناصر الخاصة بالعدالة المجتمعية من حيث المساواة في الحقوق والواجبات بين المجموعات في المجتمع الواحد وإذاً فمن تطبيق مفهوم العدالة المجتمعية على

هذا التعريف فبالإمكان عمل مقارنة بين المجتمع في دولة ومجتمع في دولة أخرى لغرض الوصول إلى العدالة بين تلك المجتمعات، ومن خلال ذلك يمكن للباحث إدراج تعريف للعدالة المجتمعية بأنها: فرض نظام مالي وفق سياسة عادلة على جميع المشمولين بالفرائض المالية بما يتم فرضه على المجموعات في الدولة المشابهة في الظروف كافة.

ثانياً: أهمية العدالة المجتمعية: تحتل العدالة المجتمعية أهمية بالغة بصورة عامة وللقوانين المالية بصورة خاصة، إذ تعمل على إزالة الفوارق بين المجتمعات في الدول وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي لدول معينة أو دول إقليمية والذي ينعكس بصورة كبيرة على الوضع السياسي في تلك الدول مما يقلل حالة الشعور بالسخط وعدم الرضا بسبب وجود الطبقية والفوارق بين تلك المجتمعات[4]، فضلاً عن ذلك ستزيد العدالة المجتمعية من ثقة الأفراد والمجتمعات بالدولة وفي القوانين المالية بصورة خاصة وبالتالي زيادة الامتثال لتلك القوانين مما ينعكس بشكل إيجابي على إنفاذ تلك القوانين[5].

وبرأينا نجد ان العدالة المجتمعية تؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي داخل الدولة و يعرف المصرف المركزي الألماني الاستقرار المالي بأنه: حالة مستقرة يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الرئيسية بكفاءة كتخصيص الموارد وتوزيع المخاطر، فضلاً عن تسوية المدفوعات ويكون قادراً على أدائها في حالة الصدمات وأوضاع الإجهاد أو فترات التغيير الهيكلي العميق[6]، فالعدالة المجتمعية تحافظ على الاستقرار المالي في الدولة إذ عن طريقها تزيد ثقة المواطنين بالتشريعات المالة ويشعرون بالمساواة في أوضاعهم وأوضاع مواطني دولة أخرى بنفس ظروف مواطني تلك الدولة، فالثقة بالقوانين تؤدي الى الالتزام بها مما يسهل عملية جباية الإيرادات وأرسالها إلى الخزينة العامة لغرض أنفاقها في أوجه متعددة ولتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإعادة توزيع الدخول على الطبقات في المجتمع لغرض تقليل الفوارق الطبقية مما ينعكس على قدرة الدولة المالية وتوفير احتياطي من الإيرادات والأموال تستطيع التصرف به وقت الأزمات إذ إن الالتزام بالقوانين المالية يحقق الهدف من تلك القوانين مما يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد داخل الدولة والعكس صحيح[7].

كما أن أهمية العدالة المجتمعية تتمثل أيضاً في تسهيل وضع القوانين والتشريعات المالية وتطبيقها بشكل سلس ومرن وذلك عن طريق دراسة الظروف المالية والاقتصادية داخل المجتمع ومقارنتها في المجتمعات الأخرى في الدول المختلفة ليتم بعد ذلك تطبيق القوانين المعتمدة في الدول المشابهة لظروف الدولة وإنفاذها على المخاطبين بها، وبالتالي الابتعاد عن التعقيدات التشريعية والتخبط في وضع

القوانين الفرعية، فضلاً عن وضع حد لكثرة التعديلات في التشريعات المالية التي بحسب نظرنا تؤدي إلى الانتقاص من هيبة القوانين والحيلولة دون ثباتها وعدم ثقة المخاطبين بها بالسلطة التي وضعتها.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في العدالة المجتمعية: هناك عدة عوامل تؤثر في العدالة المجتمعية سنتطرق إليها كالآتي:

1. الثقافة القانونية في المجتمع: ويقصد بها "استيعاب المواطن لكل ما يدور حوله من علاقات ومفاهيم وأهداف من خلال تصورات قانونية سليمة، بأن يتبنى هو بذاته القانون، وأن يعتبره قيمة من القيم التي يحترمها، وأن يتعامل مع واجباته بوصفها شيئاً وجد لمصلحته حاضراً له، ومستقبلاً لأبنائه وهو أمر لا يتأتى ألا من خلال وعيه بضرورة وجود القانون في حياته وبفائدته، وبأنه جزء لا يتجزأ من مسؤوليته الشخصية"[8]، فكلما كانت ثقافة المجتمع عالية وعلمهم بالقوانين المالية على مستوى جيد سيؤدي إلى زيادة مطالبتهم بالحقوق والمساواة وتحقيق العدالة بينهم أسوة بما هو معمول من قوانين مالية على المجتمعات في الدول الأخرى، ونرى إن الثقافة القانونية والدراسة والإحاطة بالقوانين هي من مقومات تطور الشعوب وزيادة وعيها.
2. طبيعة النظام السياسي والاقتصادي: تؤثر طبيعة النظام السائد في الدولة بشكل كبير في تحقيق العدالة المجتمعية، فالقوانين والايدلوجية التي يتبعها النظام هي من تنعكس على تحقيق العدالة المجتمعية، فقد يتخذ النظام شكلاً مغايراً لما يتم اتخاذه في مجتمعات الدول الأخرى وبالتالي عدم وجود مساواة بين تلك المجتمعات مما يلقي بظلاله على عملية تقبل القوانين المطبقة خصوصاَ إذا ما تمت المقارنة بين النظام المطبق في دولة معينة ودولة أخرى وأظهرت المقارنة وجود فوارق كبيرة من حيث الاستحقاقات أو حتى الالتزامات، الأمر الذي سيؤدي إلى نفور ذلك المجتمع من ذلك النظام وبالتالي الحيلولة دون تطبيق القوانين الصادرة منه الأمر الذي ينعكس على الواقع الاقتصادي والمالي في الدولة[9].
3. الفوارق في الإيرادات: إن نهوض أي دولة معينة يعتمد بشكل كبير على الإيرادات العامة التي تحصل عليها خصوصاَ عن طريق الأبواب الأخرى غير الضرائب، الأمر الذي سيقلل من عملية فرض الضرائب وبالتالي سيقلل العبء على المكلفين ويؤدي إلى الشعور بالاستقرار المالي لديهم، أما إذا كانت الموارد قليلة فتلجأ الدولة إلى زيادة الأوعية الضريبية عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر القديمة منها، الأمر الذي سيثقل كاهل المكلفين ويجعلهم يبدؤون بالمقارنة بينهم وما هو موجود ومطبق في مجتمعات الدول الأخرى وشعورهم بعدم عدالة الإجراءات والفرائض

المفروضة عليهم وهو ما يسبب زيادة في السخط وعدم دفع الضرائب الجديدة أو التلكؤ في ذلك والذي بدوره ينعكس على حجم الإيرادات في الدولة بشكل بالغ[10].

ونرى إن التفاوت في حجم الإيرادات هو أمر طبيعي فكل دولة لديها من الإمكانيات والثروات ما تستطيع أن تنهض بمستوى الواقع الاقتصادي في الدولة سواء كانت الموارد طبيعية أو صناعية أو سياحية، أي أن التفاوت مطلوب بين الدول حتى تستفاد دولة من خدمات دولة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وتوثيق وترابط العلاقات بين الدول مما ينعكس على استقرار الدول بصفة عامة.

الفرع الثاني: مرتكزات العدالة المجتمعية:

Branch Two: Foundations of social justice:

لكل نوع من أنواع العدالة يستلزم لتحقيقه وقيامه بالشكل الذي يحقق أهدافه أن توجد عناصر وأسس ومقومات يقوم عليها وهذه الأسس والمقومات تعد القالب الأساسي الذي تتحقق به العدالة المجتمعية، لذلك سنقوم بالتطرق إلى مرتكزات العدالة المجتمعية حسب الآتي:

أولاً: توجيه الاهتمام بالمجتمعات الفقيرة: وذلك يعني إن الدول تختلف وتتفاوت فيما بينها ولغرض تحقيق العدالة في مجتمعاتها فأنها تقوم برفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات التي تعاني من فقر في كافة الجوانب، ومنها الجانب المالي وذلك عن طريق عدة طرق ومنها زيادة الاستيراد من تلك المجتمعات والتي تكون فيها الأسعار للسلع منخفضة مما يزيد من عملية إنتاجها الذي ينعكس بدوره على عملية زيادة حجم الإيرادات في تلك المجتمعات لتصل إلى قدر من الذي يمكن القول معه إن هناك عدالة مجتمعية بين طبقات هذا المجتمع مع غيره من المجتمعات[11]، فضلاً عن زيادة الدعم لتلك المجتمعات عن طريق توجيه الاستثمارات لتلك المجتمعات وتقليل حجم الأوعية المالية وزيادة حجم الإعانات المقدمة لها ومراعاة عدم فرض ضرائب من شأنها أن تثقل كاهل فئات ذلك المجتمع.

ثانياً: توأمة القوانين المالية: يقصد بالتوأمة شكل من أشكال التعاون بين دولتين أو مؤسستين أحدهما متقدمة في مجال معين والتي تقوم باحتضان الدولة أو المؤسسة الثانية التي تحتاج إلى أن تدعمها لترتقي لمستواها في المجال الذي تحتاجه فيها[12].

وفي مجال تحقيق العدالة المجتمعية ينبغي أن تتم توأمة القوانين المالية في المجتمعات التي تتشابه في نفس الظروف والأحوال المالية والاقتصادية الأمر الذي يحقق تلك العدالة كما يفتح أفاق واسعة للتعاون بين تلك المجتمعات للتفاوت الكبير في تلك القوانين أما في حالة اختلاف القوانين المطبقة على مجتمعين يعيشان نفس الظروف فإن ذلك سيؤثر على تحقيق العدالة المجتمعية، بل إن هذا

الأمر سيزيد من عملية تفضيل تلك القوانين الأخرى على القانون الداخلي مما يقلل من هيبتها واحترامها، فضلاً عن عدم الشعور بجدية الالتزامات الملقاة على المكلفين الأمر الذي يضعف بشكل كبير الإحساس بالانتماء لتلك الدولة التي لا تراعي في قوانينها تحقيق العدالة بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى[13].

ثالثاً: تقدير الفوارق الطبقية: وهي مراعاة الظروف التي تحيط بكل مجتمع فكلما تم الأخذ بالظروف والقدرات والفوارق التي يتمتع المكلفون بها وكيفية الحصول على مصادر الدخل أدى ذلك إلى ترسيخ العدالة عندهم والشعور بأن الدولة تأخذ بنظر الاعتبار الظروف والمؤهلات التي يتمتع بها المكلف وتعطيه من الامتيازات المالية بنفس أقرانه في المجتمعات الأخرى في الدول الأمر الذي يزيد من عملية الالتزام بالقوانين والامتثال الطوعي لها والإحساس بقدسيتها مما ينعكس على إنفاذ تلك القوانين بكل سلاسة مثال ذلك إن رواتب المهندسين في كندا تصل إلى 55,500 الف دولار كندي سنويا أي ما يعادل (43,00) ألف دولار أمريكي في حين إن رواتب المهندس في العراق لا تتجاور 15,000 الف دولار أمريكي وهو ما يعد أخلال بالعدالة المجتمعية الواجب على السلطة تحقيقها بالقدر الذي يحقق الرضا على القوانين المشرعة من قبلها.

رابعاً: الاتفاقيات المالية: وهي الاتفاقيات التي تنظم الأحوال والظروف المالية بين دولتين أو عدة دول وتعالج فيها المشاكل المالية بين الدولتين وتحاول إلى حد ما منح الامتيازات المالية بشكل مساوي بين المجتمعات والعمل على توحيد الالتزامات المالية بينها، الأمر الذي يحقق نوعاً من العدالة المجتمعية ويزيد من قابلية نفاذ القوانين المالية التي تشرع بناءً على تلك الاتفاقيات[14]، ونرى إن تلك الاتفاقيات ستسهل بشكل كبير على المشرع من البحث وأجراء الدراسات المعمقة واختصار الوقت بنسبة كبيرة، إذ تغني هذه الاتفاقيات عن كل تلك الأمور وبالإمكان الاستناد عليها في تنظيم الأمور المالية في الدولة وتسهيل تنظيم القوانين فضلاً عن الحصول على بعض المزايا من قبل الدولة الأخرى لصالح رعايا الدولة مما يشعرهم بالرضا والقبول على تلك القوانين مما يحقق نوعاً من الاستقرار في النظام المالي للدولة ومنه نحو الاستقرار السياسي على المستوى الدولي، ومن الاتفاقيات التي تدخل ضمن العدالة المجتمعية هي اتفاقية تبادل الإعفاء الضريبي لمؤسستي النقل الجوي (العراقية – الأردنية) المصادق عليها بالقانون رقم (113) لسنة 1979، وكذلك الاتفاقية الفرنسية العراقية التي تتعلق بإعفاء شركات النقل الجوي والبحري للأطراف المتعاقدة والعاملة في كل البلدين من جميع الضرائب والرسوم والتي تم المصادقة عليها بالقانون رقم (25) لسنة 1978، وهذه الاتفاقيات لها تطبيق واضح في قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة

1982 المعدل، إذ أعفى القانون أصحاب وسائط النقل البرية من غير العراقيين المتعاقدين مع المؤسسة العامة لتسويق النفط لتصدير النفط الخام خارج العراق[15].

خامساً: الإرادة السياسية: تلعب الإرادة السياسية دوراً بارزاً في تحقيق العدالة المجتمعية فعندما يرى النظام السياسي القائم ضرورة تكريس العدالة المجتمعية فإنه سيعمد إلى القيام بعدة إجراءات وتشريع القوانين اللازمة لذلك وعقد الاتفاقيات التي تخدم هذا المجال، أي إنها مرتبطة بالإرادة السياسية التي تؤثر سلباً وإيجابا على عملية تحقيق العدالة المجتمعية، فضلاً عن أن ثقة الشعب بالسلطة السياسية القائمة له دور كبير في هذا المجال فكلما كانت السلطة شرعية وحائزة على ثقة الشعب فإن عملية إنفاذ القوانين المالية ويجعل المكلفين يشعرون بأن القوانين التي تقوم بمساواتهم بالمجتمعات الأخرى عادلة وذات أهداف اجتماعية أكثر من كونها أهداف مالية بحته والعكس صحيح.

المطلب الثاني

Section Two

اثر العدالة المجتمعية على إنفاذ القوانين المالية

The impact of community justice on the enforcement of financial laws

كما سبق الإشارة إن العدالة المجتمعية تتعلق بالمجتمعات المختلفة ولا تقتصر على مجتمع دون آخر، مما يعني إن تحقق العدالة أو غيابها سيؤثر بشكل كبير في عملية إنفاذ القوانين المالية سواء بصورة سلبية أو إيجابية وكون تلك العدالة مرتبطة بدخول وثروات الخاصة بتلك المجتمعات الأمر الذي يزيد من حجم الإيرادات أو نقصانها بحسب الالتزام بتلك القوانين المالية من قبل تلك المجتمعات ولذلك سنتطرق في المطلب هذا على اثر تحقق العدالة المجتمعية وعدم تحققها على القوانين المالية وذلك حسب الآتي:

الفرع الأول: اثر تحقق العدالة المجتمعية في أنفاذ القوانين المالية:

First branch: The impact of achieving societal justice in the enforcement of financial laws:

يترتب على تحقق العدالة المجتمعية تحقيق التوازن المجتمعي بين المجتمعات المختلفة وتقليل الفوارق بين تلك المجتمعات بشكل عام وعلى مستوى القوانين المالية بشكل خاص[16]، مثال ذلك عندما يصدر قانون مالي يقوم بإعفاء بعض الفئات في المجتمع من الضرائب أسوة بنفس تلك الفئات في المجتمعات المتوازية الأخرى فهذا الأمر سيظهر لنا طبقة واحدة متساوية في الحقوق والالتزامات الملقاة عليها، فضلاً عن ذلك سيولد شعور إيجابي لدى تلك الفئة بعدالة القوانين المالية مما يدفعه إلى الالتزام

بها بشكل طوعي وذاتي وقد يتور الأمر إلى أبعد من ذلك إذ يقوم أصحاب هذه الفئة بزيادة إنتاجيتهم والعمل على تطوير مهاراتهم كمقابل لتلك المعاملة والمساواة من قبل المشرع.

وأيضاً يترتب على تحقق العدالة المجتمعية تدفق الاستثمارات نحو تلك المجتمعات، وخصوصاً إذا كانت تلك المجتمعات تمتاز بقوانين مالية تمنح تسهيلات كبيرة الأمر الذي يجعلها ملاذ ضريبي مهم لأصحاب الاستثمارات مما يحقق فائدة مالية كبيرة للمجتمع من خلال الإيرادات المتحصلة نتيجة هذه الاستثمارات فضلاً عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي والحيلولة دون ترك الاستثمار والتوجه إلى المجتمعات الأخرى التي تمنح تسهيلات مالية كبيرة[17].

ومن انعكاسات تحقق العدالة المجتمعية هو توحيد التشريعات والقوانين المالية بشكل متوازي والحد من فرض القوانين وتشعبها الأمر الذي يؤدي إلى قلة الوعي القانوني وخاصةً في مجال الضرائب والرسوم، حيث أنها تتعلق بدخول وثروات المكلفين الأمر الذي يستلزم علمهم بها للحد من تعسف تطبيقها، كما إن توحيد القوانين المالية سيؤدي إلى سهولة اختيار مصادر للدخل وعدم وجود صعوبة في الانتقال من مجتمع إلى آخر وتغير أماكن العمل ما دامت توجد نفس القوانين ويتم المعاملة بنفس الطريقة الموجودة في المجتمع الأول الذي تم التحول منه. وكذلك تأكيد مبدأ المعاملة بالمثل ويقصد به أن تتعامل الدولة معينة في علاقتها مع دولة ثانية بنفس معاملة الدولة الأولى لتنظيم أو دولي معين[18]، ومن ناحية القوانين المالية يعني به إن الدولة عند قيامها بتنظيم قانوني معين أو تشريع مالي داخلي يخص فئة الأجانب التابعين لدولة ما يتضمن مجموعة أعباء وامتيازات يجب أن تراعي في ذلك وجود تشريعات مماثلة في تلك الدولة تنطبق على رعاياها الموجودين في تلك الدولة، وهو الأمر الذي له اثره الإيجابي في توثيق العلاقات الدولية وفتح أبواب التعاون على كافة المستويات الاقتصادية فضلا عن الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية[19].

كما إن من انعكاسات تحقق العدالة المجتمعية تقليل حالات التهرب الضريبي والتجنب والغش الضريبي فعندما يرى مجتمع معين إن القانون مطبق عليها بالشكل الذي يتشابه مع ما تم تطبيقه في المجتمعات المتشابهة فإن هذا الأمر سيدفعهم إلى زيادة الثقة بالسلطة المالية ويقرر الشعور بإلزامية الأعباء المكلفين بها مما يؤثر إيجابا على عملية إنفاذ القوانين المالية.

فضلاً عن ذلك فإن تحقيق العدالة المجتمعية سيزيد من عملية الامتثال الطوعي فكلما تولد الشعور لدى المجتمعات كافة بالعدالة بكافة فروعها (الوظيفية والمتوازية) فإن عملية الامتثال الطوعي ستتوسع مما يجعل هناك مرونة و سلاسة في نفاذ القوانين المالية تجاه كافة المخاطبين[20]، كما إن

العدالة المجتمعية ستساهم في تكريس أنواع العدالة الأخرى وبالتالي التداخل فيما بينها وفي النهاية تعزيز ما يصبو إليه المشرع من الإنفاذ السلس للقوانين المالية.

كما إن تحقق العدالة المجتمعية يؤدي إلى زيادة الثقة بالسلطة العامة فضلاً عن تحقيق المساواة الحقيقية بين المكلفين الموطنين والأجانب وبالتالي ينتج عنه الاحترام والتطبيق للقانون وكذلك مراعاة للجوانب الاجتماعية والظروف الخاصة بالمكلف والمساواة بين ما مطبق على الأجانب في الدولة ذاتها او في الدول الأخرى وبالتالي يجعل المكلفون متساوون أمام القواعد القانونية مساواة حقيقية فيما يحقق العدالة في الاستحقاق والتكليف[21].

الفرع الثاني: اثر عدم تحقق العدالة المجتمعية على انفاذ القوانين المالية:

Branch Two: The impact of the lack of social justice in the enforcement of financial laws:

يترتب على عدم تحقق العدالة المجتمعية اختلال التوازن المجتمعي وذلك للتفاوت الكبير فيما بينها فنجد إن هناك مجتمعات تمتاز بالثراء الفاحش وهناك مجتمعات كادحة ينال منها القانون في معظم نصوصه مما يؤدي إلى قلة الثقة في القوانين التي تحكم المجتمع، وبالتالي ضعف الشعور بالمساهمة والمشاركة المجتمعية في تحمل الأعباء المالية والالتزام في تسديد التكاليف مما يؤثر سلباً على إنفاذ القوانين المالية، فضلاً عن عدم التأثر في السلوك الاجتماعي مما يؤدي إلى عدم المشاركة أو ضعفها في القضايا التي تهم المجتمع لعدم الإحساس بالعدالة الأمر الذي يحد من قدرتهم على أداء الواجبات المكلف بها في الدولة[22]، مثال ذلك فإن رواتب القضاة في مصر تصل حوالي **1500** دولار أمريكي كحد تقريبي في حين إن معدل رواتب القضاة في العراق هو **4,000** دولار مع العلم إن كلا الفئتين تقوم بنفس العمل مما يولد عدم عدالة توزيع الاستحقاقات بين مجتمع وآخر .

كما إن غياب العدالة المجتمعية سيؤدي إلى البحث عن الملاذات الضريبية الآمنة فعندما يفرض قانون مالي معين في مجتمع ما على فئة معينة من أصحاب الدخل وفي الوقت نفسه إن هذه الفئة في مجتمع آخر لا يتم فرض ضريبة عليها سيقوم أصحاب الدخل من الفئة الأولى بتوجيه أعمالهم واستثماراتهم إلى تلك الملاذات التي تمنحهم الإعفاءات، وبالتالي ضياع كثير من الأعمال داخل المجتمع والتي تساعد في زيادة حجم الإيرادات عن طريق الاستفادة من خدمات أصحاب الأعمال وزيادة إنتاجهم من السلع وبالتالي رفع حجم الإيرادات لذلك فإن غياب العدالة المجتمعية سيؤدي إلى تقليل حجم الإيرادات الناجمة عن هذه المصادر فضلاً عن هجرة أصحاب المهن والأعمال إلى أماكن الملاذات الضريبية الآمنة[23].

كما إن غياب العدالة المجتمعية سيؤدي إلى كثرة حالات التهرب والغش والتجنب الضريبي فضلاً عن عدم الاستقرار المالي داخل الدولة لأنه سيولد شعورا بالسخط وعدم الرضا بالقوانين المطبقة على مجتمع معين على خلاف ما هو مطبق على المجتمعات البقية المتشابهة في نفس الظروف فهذا الأمر سيشجع على عدم الالتزام بتلك القوانين وتقليل حالات الامتثال الطوعي للقوانين المالية[24]، وهذا الأمر سينعكس على مدى الاستقرار السياسي في الدولة وكثرة المطالبات بتطبيق القانون المشابه في المجتمعات الأخرى مما يولد عدم ثقة بالفئة الحاكمة ويدفع المجال للشك في مدى نزاهتها وحرصها على الحفاظ على الاستقرار داخل الدولة ويفسح المجال أمام الاضطرابات الداخلية والثورات، فأكثر الثورات تبدأ نتيجة السخط على الوضع المالي والاقتصادي داخل الدولة[25].

ونرى إن غياب العدالة المجتمعية تؤدي إلى اندثار وتقليل بعض الصناعات والمهن وذلك لأن تقليل الاهتمام بها في مجتمع ما في حين يتم الاهتمام بها في مجتمع آخر سيجعل من أصحاب المهن تلك إلى التوجه إلى تلك المجمعات والعمل ضمن نظامها للاستفادة من الامتيازات الممنوحة لهم في حين سيؤدي ذلك إلى تقليلها أو حتى اندثارها في المجتمع، مثال ذلك ما تم ملاحظته على زراعة القمح في العراق حيث نجد إن هناك إهمالا لهذا القطاع من قبل الدولة في عملية دعم المزارعين أو في قلة التسويق وعدم دفع المستحقات لآجال طويلة الأمر الذي يجعلهم يعزفون عن ممارسة هذه المهنة، في حين نجد إن قطاع زراعة القمح في الدول العربية والغربية مهتم فيه بشكل كبير وفي بعض الدول يكاد يكون المساهم الأول في عملية رفد الخزانة العامة من الإيرادات حيث إن هذا الأمر سيقوض من العدالة المجتمعية ويؤدي إلى عدم الاهتمام بهذه الزراعة فضلاً عن السخط وعدم الرضا وعدم الثقة في الدولة في مجال تعزيز وتقوية هذا الجانب المهم من جوانب الاقتصاد في الدولة .

وأخيرا نرى إن عدم تحقق العدالة المجتمعية سيؤدي إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لعدم الثقة بالسياسة المالية للدولة وبالتالي تقليل الاستثمار داخل الدولة والذي بالنتيجة سيؤدي الى تقليل حجم الاحتياطي النقدي الأمر الذي يجعل تلك الدولة تعتمد على الاقتراض لسد النقص الحاصل في الموازنة وتوفير العملة الصعبة.

الخاتمـــــــة

Conclusion

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج والمقترحات الآتية:

أولاً: النتائج:

First: findings:

1. ترتبط العدالة المجتمعية بالمجتمعات المختلفة بين الدول على اختلاف أنواعها في تلك الدول سواء كانوا موظفين أو أصحاب عمل أو متقاعدين وتعمل على تحقيق العدالة والمساواة بينهم في ظل الظروف المتشابهة لهم.
2. من العوامل المؤثرة في العدالة المجتمعية هي الثقافة القانونية للمجتمعات ومدى المعرفة بالحقوق والالتزامات الخاصة بالمكلفين ومدى عدالتها من خلال مقارنتها بالمجتمعات الأخرى في دول مختلفة.
3. من المرتكزات الخاصة بالعدالة المجتمعية وعي توأمة القوانين المالية بالشكل الذي تتلاءم مع الظروف المتشابهة للمجتمعات حتى تحقق نوعاً من الشعور بالعدالة وإطفاء الشعور بعدم الرضا والسخط على القوانين التي تحكم تلك المجتمعات.
4. يؤدي تحقق العدالة المجتمعية الى تأكيد مبدأ المعاملة بالمثل وخصوصا في الميدان المالي الذي سيزيد من قدرات الدولة الاقتصادية فضلا عن أثاره الإيجابية من النواحي السياسية والاجتماعية .
5. **5**–من اثار تحقق العدالة المجتمعية هو زيادة التوازن المجتمعي وتقليل حالات التهرب والغش والتجنب الضريبي وذلك بسبب زيادة ثقة المكلفين بالقوانين المالية وبعدالة تلك القوانين مما يولد الشعور بالالتزام الأخلاقي تجاهها.
6. غياب العدالة المجتمعية يؤدي إلى تقليل الإنتاجية وتوجيه أصحاب المهن والأعمال نشاطهم إلى المجتمعات التي تمنح امتيازات مالية لهم مما يقلل من تلك المهن واندثارها مع مرور الوقت.

ثانياً: المقترحات:

Second: suggestions:

1. نقترح على المشرع توأمة القوانين المالية مع الدول التي تتشابه مع الظروف العامة للعراق من حيث مصادر الدخل والإيرادات وحجم النفقات ليحقق توازن عادل مع تلك الدول فضلاً عن الحفاظ على الاستقرار المالي والسياسي داخل الدولة.

2. ندعو المشرع إلى الأخذ بنظر الاعتبار الفوارق والكفاءات في المجتمع ومنحهم من الامتيازات والإعفاءات والاستحقاقات أسوة بأقرانهم في المجتمعات في الدول الأخرى وذلك لحثهم على زيادة قدراتهم وتنمية مهاراتهم والحيلولة دون هجرتهم إلى تلك الدول.
3. نقترح تشريع قانون ينظم مبدأ المعاملة بالمثل يختص بالشوز المالية على غرار ما هو معمول على صعيد العلاقات الدولية لما لذلك من أهمية في زيادة الاستقرار المالي بين الدول وتقليل نسبة الهجرة نحو المجتمعات ذات المزايا المالية الجيدة.
4. ندعو المشرع العراقي الى الأخذ بنظر الاعتبار القوانين المالية المشرعة في الدول المجاورة والوضع الاقتصادي فيها عند تشريع قوانين الموازنة العامة وخصوصا المواد التي تتعلق بالاستثمار وتشريعها بالطريقة التي تجذب وتشجع عمليات الاستثمار والاستفادة من قوانين الدول في المجالات المالية المختلفة

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) حسين كامل وداعة : العدالة الضريبية في ظل الضرائب المباشرة، مكتبة زين الحقوقية، 2017، ص 37 .

(2) ينظر في ذلك : د. محمد عدنان الزبر : مفهوم العدالة الجنائية الدولية، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، مج (12)، ع (1)، 2020، ص1126.

(3) *Mborosinoroulie, social, work and social/ welf area introduction , edition united states , Thomoson , 2001 , p438.*

(4) هشام محمود الاقداحي: الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص82–91.

(5) عمر محمد درة: العدالة التنظيمية وعلاقتها ببعض الاتجاهات الإدارية المعاصرة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص45.

(6) د. مصطفى العرابي، عدي عبد المجيد : ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الاسلامي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، مج (2)، عدد (15)، 2016، ص7 .

(7) د. فاضل موسى حسين، اسراء نظام الدين حسين : ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الاسلامية، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد، مج (5)، ع (20)، 2019، ص188–189 .

(8) محسن عبد القادر صالح : الثقافة القانونية ودورها في المجتمع، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج (1)، ع (2)، 2016، ص546.

(9) زيد عدنان محسن: الحكومات وآليات تطبيق العدالة في العراق بعد 2003 (السياسة المالية انموذجاً)، بحث منشور في مجلة دراسات دولية، ع (63)، 2015، ص67 .

(10) لارس فيلد، برونو فراي : التهرب الضريبي والعفو الضريبي وعقد الضريبة النفسية، ورقة عمل برنامج الدراسات الدولية ، جامعة جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006، ص16 .

(11) د. خولة غريب فرج : الفقر أسبابه وآثاره (حي طارق انموذجاً) بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، مج (17)، ع (36)، 2017، ص 405 .

(12) د. شيرين عبد مرسي: التوأمة الجامعية كمدخل لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مج (4)، ع (44)، 2020، ص 145 .

(13) زيد عدنان محسن، مصدر سابق، ص 69 .

(14) د. صباح فياض طلاس: دور الاتفاقيات الدولية في معالجة ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، مج (12)، العدد (1)، 2021، ص346.

(15) ينظر المادة (7) الفقرة (24) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل .

(16) جيمس آلم، اريك كير شلر، ستيفان موليا نشر: الجمع بين علم النفس والاقتصاد في تحليل الامتثال من الإنفاذ للتعاون، بحث منشور في مجلة التحليل الاقتصادي والسياسي، مج (22)، ع (2)، 2012، ص14 .

(17) *Nicholas shaxsoni : Tax justice focus the yuaretely new slater of the justice*

(18) *elk work , volume (9) , number (9) , 2009 , p2 .*

(19) د.شوقي عبد الحميد عيدي : مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية، بحث منشور في مجلة جامعة السلام، عدد خاص، 2019، ص81 .

(20) ميشيل بازارت، أوريلي بونين : العلاقات المتبادلة في قرارات الامتثال الضريبي، بحث منشور في مجلة الاقتصادي، ع (40)، 2014، ص5 .

(21) د. قبس حسن عواد البدراني: المساواة القانونية في التكاليف المالية، بحث منشور في جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج (12)، ع (9)، 2009، ص126.

(22) زيد عدنان محسن، مصدر سابق، ص70.

(23) ينظر د. قبس حسن عواد البدراني : مصدر سابق، ص 206 .

(24) *Nicholas shaxson , op. cet , p.2*

(25) جيمس آلم، اريك كير شلر، ستيفان موليا نشر، مصدر سابق، ص143.

(26) عمار ممدوح عبد القادر: تفعيل الدور التمويلي للضريبة من خلال العدالة الضريبية – دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 200، ص136.

المصـــــــادر

الكتب العربية:

I. حسين كامل وداعة : العدالة الضريبية في ظل الضرائب المباشرة، مكتبة زين الحقوقية، 2017.

II. عمر محمد درة: العدالة التنظيمية وعلاقتها ببعض الاتجاهات الإدارية المعاصرة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

III. هشام محمود الاقداحي: الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 200 .

الرسائل الجامعية:

I. عمار ممدوح عبد القادر: تفعيل الدور التمويلي للضريبة من خلال العدالة الضريبية – دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.

الدوريات:

I. جيمس آلم، اريك كير شلر، ستيفان موليا نشر: الجمع بين علم النفس والاقتصاد في تحليل الامتثال من الإنفاذ للتعاون، بحث منشور في مجلة التحليل الاقتصادي والسياسي، مج (22)، ع (2)، 2012.

II. د. خولة غريب فرج: الفقر أسبابه وآثاره (حي طارق انموذجاً)، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، مج (17)، ع (36)، 2017.

III. زيد عدنان محسن: الحكومات وآليات تطبيق العدالة في العراق بعد 2003 (السياسة المالية انموذجاً)، بحث منشور في مجلة دراسات دولية، ع (63)، 2015.

IV. د.شوقي عبد الحميد عيدي : مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية، بحث منشور في مجلة جامعة السلام، عدد خاص، 2019.

V. د. شيرين عبد مرسي: التوأمة الجامعية كمدخل لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مج (4)، ع (44)،2020.

VI. د. صباح فياض طلاس : دور الاتفاقيات الدولية في معالجة ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، مج (12)، العدد (1)، 2021.

VII. د. فاضل موسى حسين، أسراء نظام الدين حسين : ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، مج (5)، ع (20)، 2019 .

VIII. د. قبس حسن البدراني: المساواة القانونية في التكاليف المالية، بحث منشور في جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج (12)، ع (9)، 2009.

IX. محسن عبد القادر صالح: الثقافة القانونية ودورها في المجتمع، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج (1)، ع (2)، 2016.

X. د. محمد عدنان الزبر: مفهوم العدالة الجنائية الدولية، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، مج (12)، ع (1)، 2020.

XI. د. مصطفى العرابي، عدي عبد المجيد : ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الاسلامي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، مج (2)، عدد (15)، 2016 .

XII. ميشيل بازارت، أوريلي بونين : العلاقات المتبادلة في قرارات الامتثال الضريبي، بحث منشور في مجلة الاقتصادي، ع (40)، 2014.

القوانين:

I. قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.

الاتفاقيات الدولية:

I. اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي لمؤسستي النقل الجوي (العراقية – الأردنية) لسنة 1979،

II. الاتفاقية الفرنسية العراقية التي تتعلق بإعفاء شركات النقل الجوي والبحري لسنة 1978.

الكتب الأجنبية:

I. *Mborosinoroulie, social, work and social welf arean introduction, edition united states , Thomaso , 2001*

II. *Tax juslice vlcholas : focus shaxsoni the yuaretely new slater of the justice elk work , volume (9) , number (9) , 2009.*

References

Arabic books:

I. *Hussein Kamel Wadaa: Tax justice under direct taxes, Zain Law Library, 2017.*
II. *Omar Muhammad Durra: Organizational justice and its relationship to some contemporary administrative trends, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, Jordan, 2008.*
III. *Hisham Mahmoud Al-Aqdahi: Political Stability in the Contemporary World, a special supplement to political terminology, University Youth Foundation, Alexandria, 200.*

Academic Theses:

I. *Ammar Mamdouh Abdul Qader: Activating the financing role of tax through tax justice - a case study of Iraq, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2009.*

Periodicals:

I. *James Alm, Eric Kerr-Schler, Stefan Mulia published: Combining psychology and economics in the analysis of compliance from enforcement to cooperation, paper published in the Journal of Economic and Political Analysis, vol. (22), p. (2), 2012.*
II. *Dr. Khawla Gharib Faraj: Poverty, its causes and effects (Tariq neighborhood as a model), research published in the Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Volume (17), Issue (36), 2017.*
III. *Zaid Adnan Mohsen: Governments and mechanisms for implementing justice in Iraq after 2003 (financial policy as a model), research published in the Journal of International Studies, No. (63), 2015.*
IV. *Dr. Shawqi Abdel Hamid Eidi: The principle of reciprocity in international relations, research published in the Journal of the University of Peace, special issue, 2019.*
V. *Dr. Sherine Abdel Morsi: University twinning as an entry point to achieving the goals of the sustainable development strategy, research published in the Journal of the Faculty of Education, Ain Shams University, Volume (4), Issue (44), 2020.*
VI. *Dr. Sabah Fayyad Tlass: The role of international agreements in addressing the phenomenon of international double taxation, research published in Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Volume (12), Issue (1), 2021.*
VII. *Dr. Fadel Musa Hussein, Asraa Nizam al-Din Hussein: Financial Stability Controls in Islamic Banks, research published in the Journal of Management and Economics, Volume (5), Issue (20), 2019.*

VIII. *Dr. Qabas Hassan Al-Badrani: Legal equality in financial costs, research published in Tikrit University for Human Sciences, Volume (12), Issue (9), 2009.*
IX. *Mohsen Abdul Qadir Saleh: Legal culture and its role in society, research published in the Tikrit University Journal of Law, Volume (1), Issue (2), 2016.*
X. *Dr. Muhammad Adnan Al-Zabr: The concept of international criminal justice, research published in Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Volume (12), Issue (1), 2020.*
XI. *Dr. Mustafa Al-Orabi, Uday Abdel Majeed: Controls and mechanisms for achieving financial stability in Islamic finance, research published in the New Economy Journal, Volume (2), Issue (15), 2016.*
XII. *Michel Bazart, Aurélie Bonin: Interrelationships in tax compliance decisions, research published in Al-Eqtisadiah Journal, p. (40), 2014.*

Laws:

I. *Income Tax Law No. (113) of 1982, as amended.*

International Conventions:

I. *Tax exemption exchange agreement for the two air transport companies (Iraqi and Jordanian) 1979,*
II. *The French-Iraqi Agreement relating to the exemption of air and sea transport companies of 1978.*

Foreign Books:

I. *Mborosinoroulie, social, work and social welf arean introduction , edition United States , Thomaso , 2001*
II. *Tax juslice vlcholas : focus shaxsoni the yuaretely new slater of the justice elk work , volume (9) , number (9) , 2009*